الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي بين مواجهة الأزمات والاستنزاف
دراسة تحليليه للاقتصاد الليبي للفترة 2000- 2019

د.طارق سليمان بغني[1]

مستخلص الدراسة:

تناولت الدراسة الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2019 من حيث أهميتها وتطورها وابرز أثارها على الاقتصاد وكيفية استثمارها مستقبلا ، و ما حصل ويحصل من استنزاف لها في الظروف الاستثنائية إلى تمر بها البلاد ، وتناولت الدراسة الاحتياطيات الدولية ضمن إطار نظري وتحليلي وقياسي معتمدا في ذلك على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى اعتماد الاحتياطيات في تراكمها على العوائد النفطية ، وأنها حافظت في فترة ما علي الاستقرار الاقتصادي وعلى استمرار تدفق الواردات ، وتحقق مستوا من التراكم ساهم في تقليل الآثار السلبية التي مر بها الاقتصاد الليبي مند العام 2013 ، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر تراكم الاحتياطيات ومراعاة كلفة الاحتفاظ بها مع عائد الاستثمار مستقبلا مع تحقق الاستقرار الأمني والسياسي.

مفتاح الكلمات: الاحتياطيات الدولية ، تراكم الاحتياطي، كفاية الاحتياطي ، استنزاف الاحتياطي

المقدمة:

الاحتياطيات الدولية مصطلح له أهمية كبيرة في النظام النقدي والمالي في أي اقتصاد محلي، ومتعلق بشكل كبير

بأداء الاقتصاد ، وفي ظل التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية المحلية والدولية تبرز الحاجة الملحة لاى اقتصاد لتحصين خطوطه الدفاعية للتحوط من أي انعكاسات سلبية متوقعة حاضرا ومستقبلا على الاقتصاد ، وتكمن أهمية الاحتياطيات الدولية كواحدة من خطوط الدفاع الرئيسية باعتبارها مؤشرا هاما على القدرة على تسديد الديون الخارجية والدفاع عن العملة واستقرارها ، كما تستخدم كمؤشر لتحديد متانة التصنيفات الائتمانية للدول، لذلك تبرز أهمية إدارة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية وكيفية المحافظة على سلامتها وتنميتها بما يساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية للاقتصاد ، ومن هنا تأتى هده الدراسة في إطار أهمية الاحتياطيات

[1] محاضر بكلية التجارة ترهونة ، جامعة الزيتونة ، bagni7063@gmail.com

الدولية للاقتصاد الليبي والتحديات التي تواجهها في ظل الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة ، وأهمية الإدارة السليمة للاحتياطيات الأجنبية مستقبلا،

1 - مشكلة الدراسة.

أن أهمية ودور الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة ألازمات وإشاعة درجة من الثقة في قدرة البلد المالية حاضرا ومستقبلا يتطلب الاجابه علي عديد الأسئلة والتي من أهمها ما يلي :

- ما التطورات التي مرت بها الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي ؟ .
- ما مدى كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي.
- هل ساهمت الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي بشكل ايجابي على أداء الاقتصاد ؟
- ما هي مصادر تراكمات الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي؟
- ما هي أثار وتداعيات الإحداث الأمنية والسياسية علي الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الوطني ، وما هي التحديات المستقبلية التي تواجه الاحتياطيات الدولية في ظل هذه الأوضاع.؟

2- أهمية الدراسة .

تتجلى أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على جانب الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي والذي لم يحظى بالاهتمام الكبير خاصة في الفترات التي شهدت نمو متواصلا في حجم هده الاحتياطيات خلال الفترات التي شهدت ارتفاعا في أسعار النفط واستقرارا امنيا ، غير أن الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد الليبي والتي انعكست علي استنزاف جزء كبير من الاحتياطي الدولي للاقتصاد الوطني كشفت عن أهميه الدور الذي يلعبه الاحتياطي الدولي في منع انهيار الاقتصاد المحلي ومواجهة الأزمات والصدمات.

3 - فرضيات الدراسة .

- تساهم الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي بشكل فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار في سعر الصرف
- تتأثر الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي مباشرة بالتغيرات والتطورات الحاصلة في قطاع النفط من حيث الأسعار والإنتاج.
- فاقت الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي حد الكفاية المتعارف عليه.

- توجد علاقة سببية ما بين الاحتياطيات وسعر الصرف والواردات ولا توجد علاقة مع الاستثمار الأجنبي
- انعكست الإحداث السياسية والامنيه سلبا علي الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي وفي حاله استمرارها سيكون أثرها كارثيا على الاستقرار الاقتصادي

4 - أهداف الدراسة .

- التعرف علي الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي من حيث التطور والاهميه .
- توضيح مستوي الكفاية للاحتياطيات الدولية للاقتصاد الوطني
- تحديد الدور الدي تسهم به الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار االقتصادي.
- توضيح دور الاحتياطيات الدولية مستقبلا في ظل تداعيات الوضع الراهن للاقتصاد الليبي.

5 - منهجية الدراسة .

تتناول الدراسة الاحتياطيات الدولية في إطار نظري تحليلي قياسي من خلال ما هو متوفر من بيانات متعلقة بالاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأحرى.

6- الدراسات السابقة.

اطلع الباحث على عديد الدراسات التي تتناولت الاحتياطيات الدولية لاقتصادات مختلفة ومن جوانب مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر وما يتوافق مع موضوع الدراسة تحديدا ما يلي:

- **دراسة (فوزي زغاد ، 2014) بعنوان**: إشكالية اداراة الاحتياطيات المالية الدولية حالة الجزائر ، تناولت الدراسة الاحتياطيات الدولية في الجزائر وتطورها وإشكالية اعتمادها على العوائد النفطية ، وعلاقتها بتحقيق استقرار سعر صرف العملة المحلية ، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر تراكم الاحتياطيات وعدم الاعتماد على العوائد النفطية في تحقيق التراكم لما له من خطورة على هده الاحتياطيات ، كما أوصت الدراسة بضرورة تحديد حد الكفاية ليكون بالإمكان استثمار ما فوق حد الكفاية في تمويل المشروعات الإنتاجية.
- **دراسة (زايري بلقاسم ، 2012) بعنوان**: حد الكفاية للاحتياطيات الدولية للجزائر حيث تناولت الدراسة المستوي الأمثل للاحتياطيات الدولية للجزائر من خلال معايير كفاية الاحتياطي الدولي ، وخلصت الدراسة إلى أن الاحتياطيات الدولية في الجزائر تفوق كثيرا المعدل الذي يعتبر كافيا لغرض الاستقرار الاقتصادي، وبما أن الاحتفاظ باحتياطيات فوق المعدل الآمن و الكافي ينطوي على تكلفة لذلك أوصت الدراسة بضرورة البحث عن مصادر

دخل بديلة، لذا وجب تقليل هذه التكلفة إلى أدنى الحدود الممكنة و ذلك من خلال تعظيم الاستفادة من الاحتياطيات الفائضة بشكل يساهم في رفع القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري.

❖ **دراسة (جليل شيعان البيضاني ، 2010) بعنوان:** متطلبات أدارة الاحتياطات ألأجنبية في الدول النامية ، تناولت الدراسة مختلف جوانب أدارة الاحتياطات الأجنبية وكيفية استثمارها والمخاطر والكلف المحتملة التي تتعرض إليها وخصوصية هده الإدارة في الدول النامية والدول الريعية ، وحول الجدوى الاقتصادية من تحويل ثروة حقيقية داخل الأرض إلى ثروة مالية معرضة لكثير من المخاطر ، وأوصت الدراسة بضرورة التحول من الاستثمارات المالية المضاربية إلى الاستثمارات الإنتاجية الحقيقية ، مع تركيز هذه الاستثمارات الحقيقية في الدول النامية وبالأخص الدول العربية فيما يخص الاحتياطات التي تعود إليها بدل الدول الرأسمالية المتقدمة التي راهنت وتراهن على هذه الاحتياطات في معالجة أزماتها .

أولا الجزء النظري.

1- مفهوم الاحتياطيات الدولية وأهميتها ومعاييرها.

أ- مفهوم الاحتياطيات الدولية .

تعرف الاحتياطيات الدولية لأي بلد بأنها "الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة، كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يُستند إليه في الاقتراض الخارجي". (صندوق النقد الدولي ،2013 ، 3) ، ولا يمكن القول بوجود سقف محدد للاحتياطات الدولية التي يجب الاحتفاظ بها، وكذلك سقف للتمويل الخارجي الذي يمكن الاستعانة به. ولكنْ، هناك إجماع اقتصادي على أهمية تراكم قدر كاف من الاحتياطات الأجنبية.

تتكون الاحتياطيات الدولية وفقا لصندوق النقد الدولي من أربعه عناصر أساسيه هي علي النحو التالي:-

- العملات الاجنبيه التي تكون تحت تصرف البنك المركزي
- حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها الدولة لدي صندوق النقد الدولي.
- الذهب المحتفظ به لدى صندوق النقد الدولي.
- صافي موقف الدولة لدي صندوق النقد والمؤسسات الاخري المشابه.

ب- تراكم الاحتياطيات الدولية

بشكل عام يقوم المصدرون إضافة إلى القطاعات الخدمية الأخرى مثل قطاع السياحة ، وحوالات المغتربين في الدولة، بإيداع العملات الأجنبية التي يحصلون عليها مثل الدولار الأميركي واليورو وعملات أخرى في البنوك المحلية، ثم يستبدلونها بالعملة المحلية، ويستخدمونها لدفع أجور العمال والموظفين، وتسديد التزاماتهم المحلية، وتتخذ الاحتياطيات الأجنبية عدة أشكال تشمل النقد مثل الدولار الأميركي واليورو، وبعض العملات الصعبة الأخرى، إضافة إلى أذونات وسندات الخزينة السيادية والذهب وحقوق السحب الخاصة، وهي أرصدة احتياطية قاموا بإيداعها لدى صندوق النقد الدولي.

ت- أهمية الاحتياطيات الدولية

تنبع أهمية الاحتياطيات الاجنبيه في كونها تستخدم من قبل الدول للحفاظ على قيمة عملاتها المحلية بسعر ثابت ومستقر أمام العملات الأجنبية الأخرى، وأهمها الدولار الأميركي، سواء كان نظام الصرف عائما أو ثابتا ، ومن الوظائف الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية، الحفاظ على السيولة في حالة حدوث أزمة اقتصادية، وتغطية المستوردات لفترة زمنية مقبلة، وهناك حاجة دائماً للاحتياطيات للتأكد من أن الدولة ستفي بالتزاماتها الخارجية، بما في ذلك الديون السيادية والتجارية، وتشمل أيضًا القدرة على استيعاب أي تحركات رأسمالية غير متوقعة، إضافة إلى أن رصيد الاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي يعطي المستثمرين الأجانب والمحليين شعورا بالثقة والأمان، وخصوصا وقت الأزمات.

تستخدم بعض الدول احتياطياتها لتمويل القطاعات الإستراتيجية، وإعطاء حرية ومرونة أكبر في تنويع احتياطاتها الأجنبية وإدارتها حسب الظروف العالمية ويشمل التنويع بين النقد الأجنبي، والأوراق المالية مثل السندات والأذونات السيادية، إضافة الى الذهب، والبلدان ذات الفوائض التجارية الأكبر هي التي لديها احتياطيات أجنبية أكبر؛ لأنهم يصدرون أكثر مما يستوردون، وتعتبر الصين أكبر البلدان التي لديها احتياطات أجنبية تليها اليابان، كما تسهم الاحتياطيات الأجنبية في ما يلي :-(صندوق النقد الدولى ،2001، 4):

- المساهمة في حل مشكله الاختلالات في ميزان المدفوعات
- امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية نتيجة لتعرض الاقتصاد المحلي لأحداث مفاجئه أو خارجه عن السيطرة والتقليل من تداعياتها علي الاقتصاد.
- مواجهه التزايد في الطلب علي ألعمله الاجنبيه محليا

ث- معايير كفاية الاحتياطيات الدولية

يوجد عدد من المعايير التي تحدد كفاية الاحتياطيات الدولية لاى اقتصاد والتي يجب الاحتفاظ بها لمواجهة الأزمات والصدمات الخارجية ، وتمنح الثقة في الأسواق المحلية ، وتعطي مؤشرا جيدا على أداء الاقتصاد ، ويمكن توضيح بعض منها والتي تتماشي مع هيكلية وتطور الاقتصاديات النامية .

1. قاعدة "Guidotti – Greenspan": تشير هذه القاعدة إلى أن إجمالي الاحتياطي الأجنبي (العملات الأجنبية والذهب) الذي يمتلكه البنك المركزي للبلد، يجب أن يساوي الدين الخارجي قصير الأجل (الذي يُستحق خلال سنة كحد أقصى)، ومنطلق ذلك أن يكون لدى الدولة احتياطي أجنبي كاف لمقاومة أي انسحاب لرأس المال الأجنبي قصير الأجل.وقد سميت هذه القاعدة باسم "Guidotti" نسبة لنائب وزير المالية الأرجنتيني الأسبق و"Greenspan" والرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (محمد ابراهيم ، 2020)، وقد ذكر "Guidotti" هذه القاعدة لأول مرة في ندوة لمجموعة الـ33 في عام 1999، بينما نشرها جرينسبان على نطاق واسع في عدة أماكن.

2- معيار تغطية الواردات "Import coverage": اقترح الاقتصادي "Triffin" هذا المعيار كمؤشر على كفاية الاحتياطيات الدولية، ويعتبر هذا المؤشر أحد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة كفاءة الاحتياطات الأجنبية في أي دولة. ويجب أن يكون لدى الدولة احتياطي أجنبي يغطي وارداتها من 3 إلى 6 شهور على الأقل؛ ونسبة 20 في المئة من الواردات سنويا

3. معيار نسبة الاحتياطيات الدولية الي عرض النقود (R/M2)

بما أنه في العديد من البلدان الناشئة التي تمر بمرحلة انتقالية؛ يعتبر هروب رأس المال من قبل المقيمين، أي الاستنزاف الداخلي، استنزافا إضافيا للاحتياطات الأجنبية، بمعنى أن السكان يلجئون لتحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية، لذلك يأخذ هذا المعيار هذا التأثير في الاعتبار عن طريق ضبط قاعدة "Guidotti-Greenspan" من خلال: أخذ جزء 20 في المائة من العرض النقدي الواسع (M2) كمؤشر محتمل لحجم الاستنزاف الداخلي، وبذلك يقيس مخاطر الاستنزاف الداخلي المحتملة في الدولة (زايري بلقاسم ،52،2012)

4. معيار صندوق النقد الدولي المركب الجديد.

نظرا لأن المعايير السابقة تركز على مصدر واحد من مصادر استنزاف الاحتياطات الدولية؛ فقد طوّر صندوق النقد معيارا مركبا جديدا ليشمل عدة مؤشرات، حيث وضع مقياسا شاملا مرجحا لمخاطر استنزاف الاحتياطي الأجنبي المحتمل عبر قنوات مختلفة، ويعمل هذا المعيار كمتنبئ أفضل لأزمة العملة ومن المعايير القياسية بالنسبة للأسواق الناشئة، والتي تعمل وفق نظام الصرف المرن،.فالمؤشر كما يلي: الدين الخارجي قصير الأجل 30 في المائة، والصادرات 5 في المائة، والعرض

النقدي 10 في المائة، ومتطلبات المحفظة الاستثمارية الأخرى 10 في المائة. ويجب أن تغطي الاحتياطات الدولية لأي بلد من 100 في المائة إلى 150 في المائة من قيمة هذا المعيار المركب (محمد ابراهيم ، 2020).

ثانيا: الجانب التحليلي

1- تطور الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي

تتمثل الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي والتي هي ملك السلطة النقدية في الحيازة الرسمية للعملات الأجنبية، إضافة لما يملكه البنك المركزي من رصيد الذهب، ووحدات حقوق السحب الخاصة، فضلا عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ، وتشكل احتياطيات العملة الأجنبية النسبة الأكبر والغالبة على حجم الاحتياطيات تصل إلي 99% من حجم الاحتياطيات في حين تتوزع النسبة المتبقية 1% بين الذهب النقدي والاحتياطي لدي صندوق النقد الدولي ، وبالتالي قان بند الاحتياطي من العملة الأجنبية لدي المصرف المركزي هو المسيطر علي حجم االاحتباطي الدولي، وهو ما يعطي مرونة عالية في السيولة قد تكون ايجابية في التعامل مع الأزمات ، وسلبية في سرعه استنزاف الاحتياطيات.

يعتمد الاقتصاد الليبي في بناء احتياطياته الدولية على العوائد من الصادرات النفطية، فقد ساهمت الآثار الايجابية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الليبي في تراكم الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطة النقدية ، وعلى هذا الأساس فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين العوائد النفطية و مستوى الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي، وقد شهدت الاحتياطات الدولية للاقتصاد الليبي تطورات وتغيرات عديدة ساهمت أوضاع القطاع النفطي فيها بالدرجة الأولي من حيث الإنتاج والأسعار، والتي ارتبطت بدورها بالتطورات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد والتي انعكست بالمجمل على الاقتصاد الليبي عامه وعلى الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي خاصة ، ويمكن ملاحظه أن التطورات والتغيرات التي شهدتها الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي مرت بمرحلتين زمنيتين مختلفتين من عده نواح ويمكن توضيح ذلك بشكل مفصل من خلال تناول هاتين الفترتين على النحو التالي:-

أ- الفترة الزمنية 2000-2010

شهدت هذه الفترة تطورا ملحوظا كما يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (1) ،حيث بلغ حجم هذه الاحتياطيات عام 2000 حوالي7 مليار دينار بما يعادل حوالي 13 مليار دولار وفقا لسعر الصرف للدينار الليبي في حينها موزعه بين مكونات الاحتياطي المختلفة ، لتصل هده الاحتياطيات في تطور ملحوظ في عام 2010 إلى ما قيمته حوالي 129 مليار دينار اى ما يعادل حوالي 104 مليار

دولار بأسعار صرف عام 2010 ، و،بمعدل نمو وصل في المتوسط إلي 42% سنويا ، هدا التطور هو نتيجة لارتفاع العوائد النفطية والتي بلغ أقصاها في عام 2007 حيث وصل حجم العوائد إلى حوالي 77 مليار دينار، وما أحدثه من فوائض في الميزان التجاري والمدفوعات انعكست إيجابا على ارتفاع حجم الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي ، بالاضافه إلي الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار الأمني والذي ساهم في ارتفاع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية والتي بلغت خلال هده الفترة حوالي 19 مليار دولار ، وهو مؤشر جيد على اعتبار أن المستثمر يبحث دائما عن الظروف والمناخ الجاذب للاستثمار والذي توفره الاحتياطات الاجنبيه للاقتصاد الليبي بما يوفره من ثقة لدي المستثمر الخارجي.

جدول رقم (1)

تطور الاحتياطيات الدوله للاقتصاد الليبي للفتره 2000-2010

السنة	الاحتياطيات د- ل	سعر الصرف	الاحتياطيات بالدولار	نمو الاحتياطيات	عوائد الصادرات د.ل	تدفقات الاستثمار د.ل
2000	7047.262	0.54613	12904	102.2	6720	76.9
2001	8586.7	0.64732	13265	21.85	10521	86.05
2002	17415.7	1.21669	14314	102.8	16483	176.3
2003	25611.73	1.30839	19575	47	27928	187.04
2004	32100.18	1.25064	25667	25.3	37792	446.25
2005	53476.35	1.35541	39454	66.5	51453	1406.39
2006	76245.29	1.28821	59187	42.5	61726	2658.4
2007	97270.53	1.22728	79257	27.5	77027	4723.85
2008	115304.6	1.25161	92125	18.5	46319	3078
2009	123935.4	1.24021	99931	7.48	61659	4104.4
2010	128636.9	1.24028	103716	3.79	23253	2367.9

المصدر: 1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقارير سنوية.

هده الفترة شهدت تراكما ملحوظا في حجم الاحتياطي الدولي انعكست أثاره إيجابا في المجمل على اداء الاقتصاد الليبي من حيث استقرار سعر الصرف الرسمي والذي لا يبتعد كثيرا عن سعر الصرف في السوق الموازي نتيجة لتوافر المعروض من النقد الأجنبي خصوصا بعد العام 2003 مع بدء الإصلاح الاقتصادي وانتهاء الحصار الاقتصادي المفروض علي ألدوله ، كما يوضح الشكل رقم

(1) التطور الملحوظ التصـــاعدي في الاحتياطات مع التطور في عوائد الصـــادرات وتدفقات الاستثمار خلال هده الفترة .

إجمالا يمكن إرجاع أسـباب التطور الايجابي في الاحتياطيات للاقتصـاد الليبي خلال هده الفترة إلي ما يلي:-

أ- ارتفاع حصيلة العائدات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط والإنتاج من النفط الخام

ب- ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للاقتصاد الليبي .

ت- الإصلاحات الاقتصادية ومصاحبها من ارتفاع وثيرة النشاط الاقتصادي .

ث- الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد خلال هده الفترة.

ج- عدم أللجو لاستخدام الاحتياطيات لانتفاء وجود أسباب استخدامها من اختلالات او أزمات.

شكل بيانى رقم (1)

تطور الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي للفترة 2000-2010

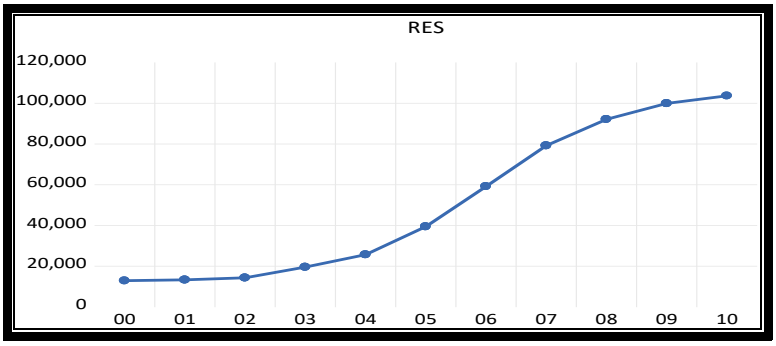

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات النشرة الاقتصادية -مصرف ليبيا المركزي

ب- الفترة الزمنية 2011-2019

شـــهدت هذه الفترة أزمات اقتصـــاديه عديدة في غالبها ادا ما اســـتثنينا عام 2012 فقط ، فقد غلب طابع الإحداث الأمنية والسـياسـية بثقله على الاقتصـاد الليبي برمته ، وهو ما انعكس سـلبا على أداء معظم الانشطه ألاقتصاديه لتنعكس في النهاية علي سلبيه معظم المؤشرات الاقتصادية ، ولعل السـبب الرئيسـي في ضـعف أداء الاقتصـاد هو تدني إنتاج النفط في سـنوات وتوقفه في سـنوات أخري خلال هذه الفترة ، ولان الاقتصـاد الليبي يعتمد اعتمادا كليا علي العوائد النفطية فقد انعكس انخفاض هده العوائد على مجمل المتغيرات الاقتصـادية، ومن ضـمنها الاحتياطيات الدولية للاقتصـاد الليبي ، فقد شـهدت هده الفترة كما يوضـح ذلك الجدول رقم (2) لتطور الاحتياطيات خلال الفترة 2011-2019 ، مع العلم أن المصـرف المركزي توقف عن نشـر تفاصـيل الاحتياطيات منذ العام 2016 دون ذكر الأسـباب ، وان حجم الاحتياطي الدولي بدءا من العام

2016 مصـدره البنك الدولي وفق النشـرات التي يصـدرها البنك ، والملاحظ أن الاحتياطيات بدأت بالانخفاض ابتداء من عام 2013 نتيجة للجوء السلطات للسحب من الاحتياطيات لمواجهه العجز الحاصـل في وميزان المدفوعات المتزامن مع انخفاض العوائد النفطية مع تسـارع في تدهور الأوضـاع الأمنية والسـياسـية وهو ما انعكس سـلبا على المصـدر الوحيد لدعم تراكم الاحتياطيات في الاقتصـاد الليبي ، كما انه نتيجه لهده الاحداث توقفت تدفقات الاسـتثمار الأجنبي والتي كانت داعمة للاحتياطيات وقد شـهدت الاحتياطيات الأجنبية للاقتصـاد نموا سـالبا خلال هده الفترة بلغ في المتوسط 0.85-% سنويا ، هذه الفترة اتسمت بالجانب السلبي علي تطور الاحتياطيات

جدول رقم (2)

تطور الاحتياطيات الدوله للاقتصاد الليبي للفتره 2011-2019

السنه	الاحتياطيات د- ل	سعر الصرف	الاحتياطيات $	نمو الاحتياطيات	الصادرات د.ل	الاستمار الاجنبي
2011	**133420.6**	**1.2596**	**105923**	**3.71**	**13664**	/
2012	**148821.3**	**1.26453**	**117689**	**11.5**	**76398**	**1834.8**
2013	**141309.4**	**1.27876**	**110505**	**-5**	**58344**	**912.6**
2014	**119828.9**	**1.28657**	**90015**	**-18**	**24511**	**65.5**
2015	**107863.6**	**1.3891**	**77650**	**-9.9**	**14997**	/
2016	**100863.7**	**1.43701**	**70190**	**-6.48**	**9402**	/
2017	**107448.1**	**1.35291**	**79420**	**6.52**	**26222**	/
2018	**118409.3**	**1.3875**	**85340**	**10.20**	**40712**	/
2019	**117914.4**	**1.3928**	**84660**	**-0.41**	**36919**	/

ا المصدر:1- النشرة الاقتصادية ، الربع الرابع 2019

2- البنك الدولي . بيانات الاحتياطيات الدولية

3- المؤسسة العربية للاستثمار. التقرير السنوي

الأجنبية للاقتصـاد الليبي بسـبب الظروف الأمنية والسـياسـية التي مرت بها البلاد ولا زالت تمر بها وهو ما انعكس على انخفـاض الإنتـاج في فترات وتوقفـه في فترات أخري، بـالاضـــافـه إلي توقف الاسـتثمارات الأجنبية لانعدام المناخ الاسـتثماري بسـبب هده الاحداث، ويوضـح الشـكل التالي الانخفاض الواضح في حجم الاحتياطيات الأجنبية للاقتصاد

شكل بيانى رقم (2)

تطور الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي للفترة 2011-2019

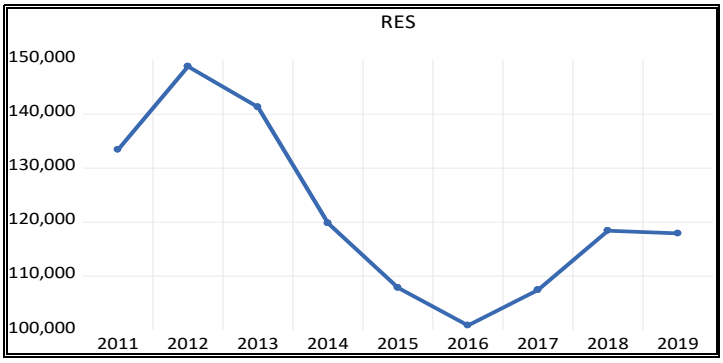

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات النشرة الاقتصادية -مصرف ليبيا المركزي

2- تطبيق معايير كفاية الاحتياطيات الدولية على الاقتصاد الليبي.

هناك بعض المعايير لا يمكن تطبيقها على الاقتصاد الليبي خاصة والدول النامية بشكل عام لمعرفه كفاية الاحتياطيات الأجنبية في الاقتصاد الليبي كونها لا تتلائم مع مستوي التطور الاقتصادي ، وبالتالي سيتم التركيز علي معياريين فقط لمعرفه كفاية الاحتياطيات للاقتصاد الليبي على النحو التالي:-

أ- معيار تغطية الواردات "Import coverage" في الاقتصاد الليبي

يتميز الاقتصاد الليبي بارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات ، و بدرجة عالية من التنوع في الواردات ، لذا من الملائم استخدام نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الواردات كمؤشر على مدى كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي، مع استخدام المتعارف عليه في أن عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات و التي تعتبر الاحتياطيات من خلالها كافية في الاقتصاد الليبي هي ستة أشهر، حيث أنه المؤشر الأفضل لتحديد المستوى الأمثل لكفاية الاحتياطيات بالنسبة للدول النامية ، وهو المقياس الذي يشير إلى عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات ، و يوضح الجدول رقم (3) عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الرسمية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2019 ، حيث يتبين أن مستوى حيازة الاحتياطيات يعتبر أعلى من المعدل الذي يعتبر كافٍ في كل السنوات والذي بلغ في المتوسط لفترة الدراسة 40 شهر، بلغ أقصاها في عام 2016 بمعدل 83 شهرا ، وبلغ أدناها في عام 2002 بمعدل 15 شهرا ، وفي المجمل كانت اعلي من معدل الكفاية المطلوب وهو 6 أشهر وهو ما يؤكد أن هناك إفراط في الاقتصاد الليبي بشكل يفوق كثيرا المعدل الذي يعتبر كافيا لغرض الاستقرار الاقتصادي.

جدول رقم (3)

معيار تغطية الاحتياطيات للواردات

السنة	الاحتياطيات الدولية	شهور التغطيه	السنة	الاحتياطيات الدولية	شهور التغطيه
2000	7047.262	25	2010	128636.9	33
2001	8586.7	23	2011	133420.6	70
2002	17415.7	15	2012	148821.3	36
2003	25611.73	23	2013	141309.4	26
2004	32100.18	23	2014	119828.9	23
2005	53476.35	30	2015	107863.6	47
2006	76245.29	40	2016	100863.7	83
2007	97270.53	38	2017	107448.1	73
2008	115304.6	37	2018	118409.3	62
2009	123935.4	36	2019	117914.4	46

المصدر/ من إعداد الباحث فيما يتعلق بشهور التغطية.

ب- نسبة الاحتياطيات الدولية للعرض النقدي

يلجأ السكان لتحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية، وهو مؤشر مهم يستخدم كإنذار مبكر من الوقوع في الأزمات المالية ، ويقيس كمية الأموال التي يستطيع المقيمون تحويلها إلى الخارج. وبذلك يقيس مخاطر الاستنزاف الداخلي المحتملة في الدولة للعملات الأجنبية .

جدول رقم (4)

معيار نسبة الاحتياطيات الى عرض النقود

السنة	R/M2	السنة	R/M2
2000	0.49	2010	2.50
2001	0.52	2011	2.13
2002	0.95	2012	2.18
2003	1.34	2013	2.04
2004	1.65	2014	1.72
2005	2.33	2015	1.37
2006	3.31	2016	1.04
2007	3.12	2017	0.96
2008	2.55	2018	1.06
2009	2.4	2019	1.08

المصدر/ من إعداد الباحث بناءا علي بيانات النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة

يوضح الجدول رقم (4) معيار نسبة الاحتياطيات الدولية إلى المعروض النقدي حيث يتضح إن الاقتصاد الليبي يقع ضمن تجاوز مستوي حد الكفاية ، حيث تغطي الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي في كل السنوات متطلبات هذا المعيار اذا ما أخذنا بنسبة 20% من عرض النقود كاستنزاف للاحتياطيات الدولية ، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الليبي ونتيجة للأحداث الحاصلة تعتبر مناخ مناسب لهروب رأس المال إلى الخارج ، إلا أن الاحتياطيات الدولية ظلت تغطي عرض النقود وان انخفضت هذه النسبة في السنوات الأخيرة بدءا من عام 2013 لكنها تظل فوق حد الكفاية ، ولكن مع كل هذا يظل هذا الوضع معتمدا في ايجابيته وسلبيته على مستقبل الاستقرار الأمني والسياسي للبلاد.

3- الكفاية والاستنزاف في الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي

أن الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية فوق المعدل أو الكفاية المطلوبة له عدة مساوئ نذكر منها ما يلي :-

أ- إن قيمة احتياطي الصرف الأجنبي تتآكل بسبب تراجع قيمة الدولار التي تؤثر كثيرا على قيمة الاحتياطي الحقيقي من العملات الأجنبية ، وبما إن جل الاحتياطي لاقتصاد الليبي من العملات الأجنبية فان انخفاض قيمه الدولار ينعكس سلبا على القيمة الحقيقية للاحتياطي بالعملة الأجنبية

ب- أن الاحتفاظ باحتياطيات فوق المعدل الآمن و الكافي ينطوي على تكلفة قد تكون مرتفعة بالنسبة لاقتصاد يبحث عن مصادر دخل بديلة، عليه فيحسن على وجه العموم تقليل هذه التكلفة إلى أدنى الحدود و ذلك من خلال تعظيم الاستفادة من الاحتياطيات الفائضة ، من خلال استثمار هذه الاحتياطيات في فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية تضمن تحقيق عائد من الدخل.

مع كل هذه المساوئ من الاحتفاظ باحتياطيات فوق معدل الكفاية فإن هذا الاحتفاظ في حالة الاقتصاد الليبي كان له دور ايجابي على الاقتصاد الليبي في الظروف الاستثنائية التي مر بها خلال الفترة 2013 -2020 ، ففي ظل انخفاض عوائد الصادرات النفطية الناجمة عن عدم الاستقرار الأمني ساهمت هذه الاحتياطيات في تخفيف العبء على الاقتصاد الليبي من خلال معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات والميزانية العامة والمحافظة على عدم توقف الواردات وان ساهم تخفيضها في ارتفاع معدل التضخم وارتفاع سعر الصرف في السوق الموازى لكن تبقي ايجابيات الاحتفاظ شاهده على عدم انهيار الاقتصاد.

فخلال الفترة من 2012 الي 2016 فقط تم استنزاف ما نسبته 40% من حجم الاحتياطي بالعملة الأجنبية، فقي عام 2012 بلغ حجم الاحتياطي الدولي بالدولار اكتر من 117 مليار دولار لينخفض في عام 2016 الى حوالي 70 مليار دولار في اكبر استنزاف منذ عقود للاحتياطي وذلك نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة وما صاحبها من انخفاض في الإنتاج النفطي، ناهيك عن الانخفاض في أسعار النفط ، وان حدث استقرار نسبي بين عامي2017-2018 صاحبه تراكم محدود في الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي ، ولكن مع عودة إقفال النفط مع بداية العام 2020 والمستمر حتى بداية شهر أغسطس والذي تجاوزت خسائره اكتر من ثمانية مليار دولار وفقا للنشرات التى تصدرها المؤسسة الوطنية للنفط فان هذا الاستنزاف مستمر في الاحتياطي و هده المرة قد يكون من اكبر الاستنزافات السنوية التي مرت على الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي لانعدام الإيرادات النفطية بشكل مطلق ، وأدا كان حجم الاحتياطي الدولي مع نهاية العام 2019 هو 84 مليار دولار وفقا لإحصائيات البنك الدولي مع العلم وكما اشرنا سابقا فان المصرف المركزي لم ينشر بيانات عن حجم الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي كما هو معتاد في نشراته الاقتصادية مند العام 2016 ، وهو ما يضع عديد علامات الاستفهام في مغزي عدم الشفافية في توضيح ما وصل اليه حجم الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي ، وادا ما أخدنا بدقة الأرقام الصادرة عن البنك الدولي فان 84 مليار دولار ستنخفض مع نهاية العام 2020 بما يعادل 12 مليار دولار أو اكتر وفقا لارتفاع آو انخفاض المصروفات العامة من ذلك نتيجة انعدام العوائد النفطية بسبب قفل الحقول والموانى النفطية حتى الشهر الثامن من العام 2020 ، وبالتالي لو استمر هذا الوضع على ما هو عليه فسيكون الوضع كارثيا خلال سنتين و نتائجه نراها مع بداية عام 2020 مع عودة ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي ، لذا وجب على الجميع آن يعلموا أن الانهيار سيطال الجميع إن لم يتوقف هذا العبث بالوطن ومقدراته ، لذلك فان الحديث عن حد الكفاية في ظل هده الظروف يعتبر امرأ صعبا وقد يكون مستحيلا في ظل التدهور في الوضع السياسي والأمني للبلاد وعدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل

4- اثر تركز تراكم الاحتياطيات الدولية على عوائد الصادرات النفطية

استحوذت الصادرات النفطية على تركيبة الصادرات الليبية منذ بداية تصدير النفط في ستينيات القرن الماضي ، وقد تفاوتت الأهمية النسبية للصادرات النفطية في تكوين إجمالي قيمة الصادرات الليبية تبعا لارتفاع وانخفاض أسعار النفط العالمية وحجم الإنتاج النفطي الليبي ، إلا

أنها ظلت في المجمل مستحوذةً على تركيبة الصادرات الليبية ، فتراوحت أهميتها النسبية في المتوسط 97 % من إجمالي الصادرات الليبية ،وعلى هذا الأساس فان الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي تتأثر مباشره في تغيراتها سواء بالارتفاع أو الانخفاض تبعا للتطورات الحاصلة في أسعار النفط وحجم الإنتاج من النفط الخام وبالتالي العوائد النفطية.

يوضح الجدول رقم (5) اثر التغير في عوائد العملة الأجنبية على الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي وتحديدا خلال الفترة التي شهدت أحداثا أمنية انعكست سلبا على حجم العوائد النفطية والتي تعطي صوره واضحة لمدى ارتباط الاحتياطي الدولي بالعوائد النفطية ، فالعجز المتحقق مابين إيرادات العملة الأجنبية المتأتية من العوائد النفطية والمصروفات من العملة الأجنبية ينعكس مباشره على انخفاض الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي نتيجة للسحب من هدا الاحتياطي لتغطيه العجز والعكس في حالة الفائض ، ولعدم وجود مصادر أخري للعملة الاجتبية كتدفقات الاستثمار، او السياحة ، او الصادرات غير النفطية ، يبقي الحال على ما هو عليه ويبقي دائما رهينة لقطاع النفط وما يحدث فيه من تطورات ايجابية او سلبية

جدول رقم (5)

انعكاس التغيرات في العوائد علي تراكم الاحتياطيات

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الايرادات من العمله الاجنبية	**53181**	**40666**	**15625**	**7608**	**4781**	**13983**	**24549**	**22490**
مصروفات العملة الأجنبية	**40749**	**46399**	**30953**	**20931**	**12549**	**13479**	**13479**	**24601**
وضعية العملة الأجنبية	**فائض**	**عجز**	**عجز**	**عجز**	**عجز**	**فائض**	**فائض**	**عجز**
التغير في الاحتياطيات $	**زيادة**	**انخفاض**	**انخفاض**	**انخفاض**	**انخفاض**	**زيادة**	**زيادة**	**انخفاض**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، الربع الرابع 2019

5- اثر الاحتياطيات الدولية على بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي

أ- <u>الأثر على سعر الصرف الرسمي والموازي</u>

حتى نهاية العام 2012 ظل سعر الصرف في السوق الموازي لا يختلف كثيرا عن سعر الصرف الرسمي بحيث لم يتجاوز الفرق بين السعرين عن 50 الى 100 درهم لصالح سعر الصرف في

السوق الموازي ادا ما استثنينا الفترة 2000- 2003 والتي شهد فيها سعر الصرف في السوق الموازي ارتفاعا محدودا وبرجع ذلك إلى إن هده الفترة شهدت الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا من قبل مجلس الأمن، بالاضافه إلى انخفاض المعروض من العملة الأجنبية بسبب القيود المفروضة من الدولة على حجم العرض نتيجة لانخفاض العائدات النفطية وهو ما انعكس على ضعف تراكمات الاحتياطي والتي لم تتجاوز حينها 15 مليار دولار

جدول رقم (6)

تطور سعر الصرف الرسمي والموازي

السنة	سعر الصرف الموازي	سعر الصرف الرسمي	الاحتياطي بالدولار
2010	1.40	*1.24028*	*103716*
2011	1.50	1.2596	*105923*
2012	1.50	1.26453	*117689*
2013	2.0	1.27876	*110505*
2014	3.0	1.28657	*90015*
2015	4,0	1.3891	*77650*
2016	5.0	1.43701	*70190*
2017	7.5	1.35291	*79420*
2018	6.5	1.3875	*85340*
2019	4.5	1.3928	*84660*

المصدر: 1-مصرف ليبيا المركزي .النشرة الاقتصادية الربع الرابع 2019

2- البنك الدولي .البيانات الدولية

اما الفترة الزمنية ما بعد عام 2012 ونتيجة لانخفاض العوائد النفطية الناجمة عن انخفاض الإنتاج او إقفاله تماما فقد انعكس ذلك تماما على الاحتياطيات الدولية بعد حدوث العجز في الميزان التجاري والميزانية ألعامه وهو ما أدي إلى استنزاف 40% بين الفترة 2012-2016 من حجم الاحتياطي بالدولار، وهو ما ساهم في انخفاض المعروض من العملة الأجنبية في السوق أمام حجم الطلب المتزايد وبالتالي بدأت الفجوة تتسع مابين سعر الصرف في السوق الموازي وسعر الصرف الرسمي كما هو موضح بالجدول ؤقم (6) حيث يلغ اقصى ارتفاع لسعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الموازى عام 2017 الى 7.5 دينار للدولار الواحد مقابل 1.38 دينار للدولار الواحد في السوق الرسمي، وهو ما يعكس حجم الاختلال والتدهور في سوق الصرف الموازي ، والملاحظ أن انخفاض الاحتياطيات تبعه انخفاض في قيمة الدينار سواء في السوق الرسمي او السوق الموازي

إلا انه كان في السوق الموازي اكتر حدة ووضوحا ، ويرجع الانخفاض الملحوظ في سعر الصرف في السوق الموازي خلال الفترة 2018-2019 الى الإجراءات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي من خلال بيع النقد الأجنبي مباشرة إلى المواطن بسعر الرسمي مضافا إليه رسوم تصل الي 163% من قيمة سعر الصرف الرسمي ، وبالرغم من خلق سعر جديد لا يدخل ضمن نطاق السعر الرسمي، إلا انه ساهم في انخفاض ملحوظ في معدل التضخم مقارنة بالعام 2017 ، واستقرار نسبي قي سعر الصرف في السوق الموازي ، بالإضافة إلى منحة أرباب الأسر التي شرعها المصرف المركزي كان لها أيضا دور ايجابي على سعر الصرف وعلي معضلة عدم توافر السيولة في المصارف التجارية ، ولكن في المحصلة يبقي نجاح أية إصلاحات اقتصادية رهينة للوضع الأمني والسياسي للبلاد.

جدول رقم (7)

نتائج العلاقة السببية بين الاحتياطيات وبعض المتغيرات الاقتصادية

العلاقة ونتائجها	الاحتياطيات * سعر الصرف الرسمي	الاحتياطيات *سعر الصرف الموازى	الاحتياطيات* الاستثمار الأجنبي	الاحتياطيات * الواردات
معامل الارتباط	0.58	0.79-	0.20	0.76
نتائج العلاقة السببية	علاقة في اتجاه واحد من الاحتياطيات لسعر الصرف	علاقة في اتجاه واحد من الاحتياطيات لسعر الصرف	لا توجد علاقة	توجد علاقة في الاتجاهين

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) مرفق النتائج بالملحق رقم (1)

يوضح الجدول ؤقم (7) نتائج علاقة الارتباط والعلاقة السببية بين سعر الصرف الموازي والرسمي مع الاحتياطيات الدولية وهي تأكيد لما تم تناوله سابقا ، حيث كانت درجه الارتباط بين سعر الصرف الموازي والاحتياطيات الدولية قويه بلغت 79% في الاتجاه العكسي بما يعني أن ارتفاع الاحتياطيات يؤدي لانخفاض سعر الصرف قي السوق الموازي والعكس صحيح ، وهو ما يتبثه الواقع ، كما اتبث العلاقة السببية لجرانجر وجود علاقة يكون تاتيرها او سببها من الاحتياطيات إلي سعر الصرف الموازي ، بحيث تغير في الاحتياطيات يتسبب بتغير في سعر الصرف الموازي ، اما سعر الصرف الرسمي فكانت العلاقة اقل ارتباطا حيث بلغ معامل الارتباط 58% وهو يعكس التغير الطفيف في سعر الصرف الرسمي مقابل التغيرات الكبيرة في حجم الاحتياطيات ، كما أظهرت نتائج العلاقة السببية وجود علاقة في اتجاه واحد تتسبب فيها الاحتياطيات الدولية تنعكس علي تغيرات طفيفة في سعر الصرف الرسمي الذي يخضع لنظام أسعار الصرف الثابتة

التي تتحكم فيها السلطة النقدية ، وبالتالي يكون التأثير محدودا جدا في سعر الصرف الرسمي عكس سعر الصرف الموازي الذي يخضع لقوي الطلب والعرض على النقد الأجنبي في السوق.

ب- <u>الأثر على الواردات</u>

يتصف الاقتصاد الليبي بعدم قدرة القطاعات الاقتصادية غير النفطية على التطور بمعدلات نمو تواكب الطلب المحلى ، وتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي يترتب عليه دائماً اختلال بين العرض والطلب بما يؤدي إلى لجؤ الدولة إلى الاستيراد ومن ثم توجيه جزء كبير من عائدات النفط لتغطية قيمة الاستيراد السلعية (عبد الفتاح ابو حبيل، 1990، 240) ، بالتالي تعتبر ليبيا من البلدان المستهلكة والتى تعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات لتغطية الطلب المحلي فيها بل إن هناك إفراطا في الاستيراد نتيجة لضعف القاعدة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية ، وقد صاحب نمو العائدات النفطية نموا في الواردات وان كان هذا النمو فى الواردات قد شهد تقلبات عدة نتيجة ارتفاع وانخفاض أسعار النفط والتي تنعكس على قيمة المخصص للواردات باعتبار عوائد الصادرات النفطية هي الممول للواردات ، بالتالي فان الاحتياطيات تتأثر مباشره بحجم الواردات في حالة انخفاض العوائد

لم تتأثر الاحتياطيات الدولية بارتفاع ونمو الواردات خلال الفترة 2000-2012 والذي بلغ نموها في المتوسط 19% على خلفية تحقيق الميزان التجاري لفوائض متواصلة خاصة وميزان المدفوعات عامة وبالتالي انعدمت الحاجة إلى استنزاف الاحتياطيات الدولية وبالتالي شهدت هده الاحتياطيات نمو متواصلا بلغ قمته في عام 2012 ليبلغ اكثؤ من 117 مليار دولار ، مع بداية عام 2013 وما صاحبه من إغلاق النفط وانخفاض العوائد النفطية ، ولان الواردات تغطي جزءا هاما من الطلب الكلى فى الاقتصاد الليبي ، فى ظل ضعف القاعدة الإنتاجية والخدمية فى الاقتصاد الليبي رغم الخطط التنموية التي تم تنفيذها خلال الخمسة عقود الماضية لتنويع القاعدة الإنتاجية وإحلال الصناعات المحلية البديلة لتساهم فى تغطية الطلب الكلى والتقليل من حجم الواردات التى تستنزف عوائد التصدير ، الا أن الواقع يؤكد فشل تلك البرامج والخطط ،فبدل أن تقل أهمية الواردات زادات أهميتها نسبة الى الناتج المحلى الاجمالى والطلب الكلى ، وبالتالي وعلى الرغم من محاولة السلطات المحلية خفض الواردات نتيجه لانخفاض العوائد النفطية وفي ظل عدم وجود بديل لعوائد الصادرات النفطية فقد تأثرت الاحتياطيات تأثرا مباشرا بهده الوضعية وهو ما أذي لانخفاض الاحتياطيات نتيجة لاستنزاف جزء منها في الواردات، وتوضح نتائج العلاقة بين الواردات والاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي قوة درجة الارتباط بين المتغيرين والتى بلغت وفق معامل الارتباط 76% في الاتجاه الطردي وهو ما يعكس ان زيادة الاحتياطيات سوق ينعكس على زيادة

الواردات سواء من القطاع العام او الخاص لتوفر المعروض من النقد الأجنبي ، والعكس صحيح في حالة انخفاض الاحتياطيات الدولية ، اما نتائج العلاقة السببية فأكدت على وجود علاقة في الاتجاهين أي ان زيادة الاحتياطيات للسنوات السابقة يؤدي لزيادة الواردات كما حدث خلال الفترة 2000-2010 ، وان انخفاض العوائد مع بقاء او انخفاض محدود في حجم للواردات ينعكس على استنزاف الاحتياطيات كما حدث خلال الفترة 2013-2019

ت- <u>اثر الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي على الاستثمار الاجنبي المباشر</u>

يعتبر تراكم الاحتياطي الدولي عاملا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية للدول ، فهو مصدر تقة وضمان للمستثمر الأجنبي لتحويل الإرباح المتحققة او رأس المال في حالة إنهائه لمشروعاته .

خلال الفترة 2000-2012 زادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الليبي في جميع انواع الانشطة الاقتصادية وان غلب طابع الاستثمارات النفطية على اجمالى التدفقات ، وصاحب هذه الفترة المناخ الاستثماري الذي ينشده المستثمر متمثلا في جانب الاستقرار الامني ، الا أن هده التدفقات بدأت بالتلاشي بعد فقدان مناخ الاستقرار الأمني، وبالتالي لا يمكن ربط الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي بانخفاض الاحتياطيات، لان العامل المؤثر الرئيسي يبقي الاستقرار الأمني والسياسي ، وتؤكد نتائج العلاقة بين الاحتياطيات والاستثمار الأجنبي ذلك حيث كن معامل الارتباط ضعيف بين المتغيرين والذى بلغ 20% ، فيما أكدت العلاقة السببية بين المتغيرين عدم وجود علاقة بين المتغيرين، صحيح أن المستثمر الأجنبي يبحث عن الثقة التى توفرها الاحتياطيات الدولية كعامل مهم للاستثمار، لكن يبقي عامل الاستقرار الأمني والسياسي هو العامل الأهم ، في غيابه تنعدم فكرة الاستثمار.

6- استثمار الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي

دائما ما يتبادر إلي الدهن عند الحديث عن تراكم الاحتياطيات الدولية لأي اقتصاد تساؤل مهم وهو كيف يمكن الاستفادة من هده الاحتياطيات بشكل يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة والتي تنعكس واقعا ملموسا على مستوي دخل الفرد ورفاهيته الاقتصادية ، وللإجابة على هذا السؤال يجب علينا أولا أن نحدد المستوى الملائم للاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي دون إفراط او تفريط حتى يمكن حينها أن نقدر بعد ذلك حجم الاحتياطيات التي يمكن استثمارها

أ- وفي ظل الظروف الحالية للاقتصاد الليبي وعدم الاستقرار السياسي والأمني والتوقف المستمر للإنتاج النفطي ، وعدم وضوح الصورة السياسية المستقبلية للبلاد، وما يجره ذلك على الوضع الاقتصادي للبلاد ، بالتالي يظل الامر صعبا في تحديد حد الكفاية للاحتفاظ

بالاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي ، ولكن ادا ما استقر الوضع السياسي والأمني بأذن الله فأن حد الكفاية من الاحتياطيات يجب الا يتجاوز واردات سنة من السلع والخدمات للاقتصاد الليبي ، واستثمار الباقي داخل الاقتصاد المحلي فقط من خلال الاستثمار في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي بما يسهم في تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط، ولقد اتبتث تجربة الاقتصاد الليبي في الاستثمارات الخارجية عدم فعاليتها ، حيث لم يسهم دخل الاستثمارات الخارجية في دعم الدخل القومي للاقتصاد الوطني في ظل الفساد وعدم الشفافية والوضوح في الاستثمارات الخارجية، إلى جانب عدم تحقق جدواها اقتصاديا ، وبمقارنة بسيطة ببعض الدول مثلا كدولة الكويت التي يقترب إنتاجها من النفط من الإنتاج الليبي في فترات الاستقرار وارتفاع الإنتاج ، فقد حققت الكويت نجاحا إلى حدا ما في استثمار العوائد النفطية ، حيث بلغت نسبة الدخل المتحقق من الاستثمارات الى عوائد الصادرات النفطية فى المتوسط 20% سنويا كما يوضح ذلك الجدول رقم (8) ،وقد بلغت هذه النسبة فى عام 2000 ما يعادل 37% من أجمالي العوائد النفطية ، في حين لم تتجاوز هده النسبة في المتوسط للاقتصاد الليبي 6.6% من العوائد النفطية ، وهدا يظهر الخلل الواضح في جدوى الاستثمارات الخارجية بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمارات الخارجية الليبية تصاحبها مجموعة

مقارنة بين الدخل المتحقق والعوائد النفطية فى الاقتصاد الليبي والكويتى

السنة	عوائد الصادرات	دخل الاستثمار	نسبة الدخل للعوائد	عوائد الصادرات	دخل الاستثمار	نسبة العوائد للدخل
2000	19478	7315.4	37.5	3364	355.1	10.5
2005	45302	8022.6	17.7	51223	3247.5	6.3
2010	67630	10620	15.7	76474	3622	4.7
2013	115894	13778	11.8	75975	3950	5.1
متوسط			20.6			6.6

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي أعداد مختلفة

من المخاطر يمكن بيانها على النحو التالي:-

أ- مخاطرة متعلقة بالسوق المالية تنشأ من حيث التقلبات في أسعار صرف العملات والأوراق المالية .

ب- مخاطر متعلقة بالتضخم : حيث تفقد هذه الأصول جزءا هاما من قيمتها أو من قيمة الفوائد المتوقعة.

ت- مخاطر سياسية: تتعلق بتجميد هذه الأموال المودعة لدى الهيئات المالية كما هو حاصل اليوم في ظل تجميد الأموال الليبية في الخارج من قبل مجلس الأمن الدولي منذ عام 2011

ث- مخاطر تتعلق بالأزمات الدولية كالأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، وأزمة منطقة اليورو ، والأزمة الحالية التي عرفت بجائحة كورونا وانعكست على النمو الاقتصادي العالمي سلبا وخسائر تقدر بمليارات الدولارات وأثارهما السلبية على الاستثمارات الخارجية الحقيقية.

إن تكلفة الفرصة البديلة تلعب دورا مهما في تحديد حجم الاحتياطيات الذي تحوزه الدولة فالطلب على الاحتياطيات يتم تحليله دائما من مدخل التكاليف والمنافع لحيازة الاحتياطيات الدولية وبالتالي يصبح الاستثمار ضرورة حتمية اد ما تم تجاوز حد الكفاية مستقبلا

النتائج

1. تشكل احتياطيات العملة الأجنبية النسبة الأكبر والغالبة على حجم الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي
2. التغيرات والتطورات التي شهدتها الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي مرت بمرحلتين زمنيتين مختلفتين عكست الأولي تراكما للاحتياطيات الدولية والثانية استنزافا لها.
3. تجاوزت الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي حد الكفاية خلال فترة الدراسة وفق المعايير المستخدمة.
4. الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية كان له دور ايجابي على الاقتصاد الليبي في الظروف الاستثنائية التي مر بها خلال الفترة 2013 -2020 ، ففي ظل انخفاض عوائد الصادرات النفطية الناجمة عن عدم الاستقرار الأمني والسياسي ساهمت هذه الاحتياطيات في تخفيف العبء والتقليل من أثر الأزمة
5. الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي تتأثر مباشره قي تغيراتها سواء بالارتفاع أو الانخفاض تبعا للتطورات الحاصلة في أسعار النفط وحجم الإنتاج من النفط الخام وبالتالي العوائد النفطية.
6. وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف في السوق الرسمي والموازي ينطلق تأثيرها من الاحتياطيات إلي سعر الصرف ، في حين توجد علاقة سببية في اتجاهين بين الاحتياطيات والواردات أي التاتير متبادل بينهما.

التوصيات

1. أن الاحتفاظ باحتياطيات فوق المعدل الآمن و الكافي ينطوي على تكلفة قد تكون مرتفعة بالنسبة لاقتصاد يبحث عن مصادر دخل بديلة وفي حالة تحقق الاستقرار السياسي في البلاد بادن الله فان استثمار مافوق معدل الكفاية ضرورة ملحة فالطلب على الاحتياطيات يتم تحليله دائما من مدخل التكاليف والمنافع لحيازة الاحتياطيات الدولية وبالتالي يصبح الاستثمار ضرورة حتمية
2. الاستثمار يكون داخل الاقتصاد المحلي فقط من خلال الاستثمار في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي بما يسهم في تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط
3. ضرورة الشفافية والوضوح في إدارة واستثمار الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي ومن هنا تبرز أهمية الإدارة السليمة للاحتياطيات الأجنبية، حيث يسهم ذلك في زيادة قدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات الخارجية من خلال ما يحصل عليه مديرو الاحتياطيات من معلومات تجعل صانعي السياسات الاقتصادية على دراية بتطورات الأسواق المالية والتهديدات المحتملة لها.

الخلاصة

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي من خلال أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية وأهميتها في مواجهة الأزمات التي يمر بها الاقتصاد الليبي نتيجة للتدهور الأمني والسياسي وما صاحبه من إغلاق للحقول النفطية، وتوقف المصدر الوحيد للدخل للاقتصاد الليبي الذي يعتبر شريان الحياة للامه الليبية في ظل الاعتماد الكلي على عوائد النفط غي تسيير كافة الانشطه الاقتصادية وانعكاس ذلك كله على استنزاف الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي ، وهو ما يجعل الاقتصاد الليبي في وضع كارثي في حالة استمرار هذا الوضع لفترة طويلة من الزمن يصعب حينها تدارك النتائج الكارثية وتبعاتها على معيشة المواطن الليبي وهو ما يتطلب تكاتف الجميع ونبذ الخلافات لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني أولا ثم البدء في عملية إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل عامة وتنويع مصادر تراكم الاحتياطيات من خلال الصادرات غير النفطية، والاستثمار الأجنبي، والسياحة بما يضمن استمرار تدفق العوائد الأجنبية دون ارتباط كلي بمصدر وحيد يتعرض للعوامل ومؤثرات خارجية ومحلية تكون خارج سيطرة السلطات المحلية.

المراجع.

1- بوحبيل ، عبد الفتاح ، التحليل الاقتصادي الكلي ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي 1996.

2 -زيري، بلقاسم ،دراسة بعنوان كفاية الاحتياطيات الدولية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر، العدد السابع ،2012 .

3- شيعان ، جليل ، دراسة بعنوان متطلبات ادارة الاحتياطيات الدولية في الدول النامية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العراق ، المجلد ١٢ العدد ٤ لسنة ٢٠١٠

4- زغاد ، فوزي ، رسالة ماجستير بعنوان: إشكالية اداراة الاحتياطيات المالية الدولية حالة الجزائر، رسالة منشورة ،الجزائر، 2014 .

5- أبو عليان ، محمد ، معايير كفاية الاحتياطيات الدولية وتكلفة الوصول للمصادر الخارجية في الاقتصاديات الناشئة: حالة الاقتصاد التركي ، مقالة منشورة على موفع عربي 21

6- صندوق النقد الدولي ، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية ، منشورات صندوق النقد ، 2013

7- صندوق النقد الدولي ، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطي النقد الأجنبي –منشورات صندوق النقد-2001

8- مصرف ليبيا المركزى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة

9- مصرف ليبيا المركزى، التقرير السنوى، اعداد مختلفة

10-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة

11 - مصرف ليبيا المركزي ، ميزان المدفوعات ، اعداد مختلفة

12- موقع البنك الدولى، بنك البيانات المفتوحة ،https://data.albankaldawli.org/

13- موقع صندوق النقد العربي، بنك البيانات، https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

الملاحق:

ملحق رقم (1): نتائج العلاقة السببية بين الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي وبعض المتغيرات الاقتصادية

1- نتيجة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاحتياطيات الدولية (لاتوجد علاقة في أي اتجاه)

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.1993	1.98643	13	R does not Granger Cause F
0.1561	2.36420		F does not Granger Cause R

2- نتيجة العلاقة بين سعر الصرف في السوق الموازى والاحتياطيات(علاقة في اتجاه واحد)

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0436	6.49004	9	R does not Granger Cause E
0.9452	0.00513		E does not Granger Cause R

3- نتيجة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والاحتياطيات (علاقة في اتجاه واحد)

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0216	5.22448	18	R does not Granger Cause E
0.2362	1.61576		E does not Granger Cause R

4- نتيجة العلاقة بين الواردات والاحتياطيات الدولية (علاقة في اتجاهين)

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0327	4.50117	18	R does not Granger Cause M
0.0267	4.85190		M does not Granger Cause R